

سكاي نيوز: سعر الحرية.. الشركة التي تتربح الملايين من بؤس غزة



نشرت شبكة سكاي نيوز تحقيقاً أعدّه بن فان دير ميروي وميشيل إينيز سيمون يكشف الجهة التي تقف وراء الترح من الرسوم الباهظة التي يدفعها سكان غزة لمغادرة القطاع.

تبدأ الشبكة البريطانية تقريرها بالحديث عن أماني والتي عاشت هي وأطفالها الخمسة لعدة أسابيع في خيمة في رفح، المدينة المزدحمة بشكل متزايد على الحدود الجنوبية لقطاع غزة.

تقول أماني: «هناك قصف وإرهاب مستمر. أطفالنا خائفون جداً».

وتضيف: «نحن نموت ببطء ولا أحد يهتم. لا أحد يشعر بمعاناتنا. لا توجد حياة أطفالنا. لا نظافة، ولا طعام. كل شيء صعب».

ويحاول زوجها محمود عبر الحدود في مصر بياس ترتيب سبل السماح لهم بالخروج من غزة عبر معبر رفح.

لم ير زوجته أو أطفاله منذ خمسة أشهر. أصغر أطفالهم عمره ثلاث سنوات فقط.

التنسيق... الخيار الوحيد

تتابع أماني: «أتمنى أن أستطيع المغادرة وأخذ أطفالنا إلى والدهم. هو يحاول التنسيق لنا للوصول إليه، لكن المغادرة باهظة الثمن».

من خلال «التنسيق»، تشير أماني إلى نظام يمكن للفلسطينيين من خلاله دفع الأموال مقابل الحصول على إذن لمغادرة قطاع غزة.

قبل الحرب، كان يتعين على الفلسطينيين انتظار أسابيع أو أشهر للسماح لهم بالدخول إلى مصر. ومن خلال دفع مبالغ قليلة من المال لإحدى الشركات

المتعددة، يمكنهم ضمان سفرهم في غضون أيام قليلة.

وقد عُلق السفر عبر الحدود منذ بداية الحرب. والتنسيق هو الطريقة الوحيدة الآن للفلسطينيين الذين لا يحملون جنسية مزدوجة لمغادرة غزة، باستثناء الإجراء الطبي.

دور الشركة المصرية

وتلقت الشبكة إلى أنه وفي حين كانت هناك عدة شركات تقدم خدمات التنسيق في السابق، فإن هناك الآن شركة واحدة فقط - وهي الشركة المصرية هلا.

قبل الحرب، كان من الممكن السفر مع شركة هلا مقابل 350 دولاراً - كما يبين إعلان للشركة من وكيل سفر مقره في غزة يقدم خدمات هلا.

منذ بدء الحرب، زادت شركة هلا أسعارها إلى 5000 دولار) للشخص البالغ - زيادة بنسبة 14 مرة.

تأكدت سكاي نيوز من هذه الأسعار من خلال تقارير من عديد من المصادر، بما في ذلك موظف في هلا، بالإضافة إلى قوائم الأسعار المنشورة على الإنترنت.

كانت أماني وزوجها يمتلكان عملاً مربحاً في مدينة غزة قبل الحرب. الآن لم يبقَ منه سوى أنقاض.

تقول أماني: «طلبوا 5000 دولار للبالغ و2500 دولار للطفل. كيف يمكننا توفير ذلك؟».

جريمة الابتزاز

وتنقل الشبكة عن وكيل تنسيق سابق أنه «قرر الاستقالة من الشركة بسبب زيادة الأسعار. أرفض المشاركة في جريمة هذه الأسعار والابتزاز».

ونوهت الشبكة إلى أن هلا قد تكون تربح مليون دولار يومياً.

رسمياً، تسمح مصر فقط بخروج الأجانب والمصابين الذين جرى إجلاؤهم. وفي الأسابيع الأخيرة، مع ذلك، غالبية الذين حصلوا على إذن لمغادرة غزة فعلوا ذلك من خلال هلا (56%).

لا نعرف بالضبط كم قد حققت الشركة في الأيام الأخرى - هذه هي المرة الوحيدة التي تضمن فيها قائمة سفرهم جنسيات الركاب، ويدفع المصريون أجراً أقل بكثير. ولكن حجم الركاب كان مستقراً لعدة أسابيع.

كيف تعمل هلا

تحدثت سكاي نيوز إلى أكثر من 70 فلسطينياً لفهم كيف تستطيع هلا العمل، وكيف تؤثر أسعارها على الفلسطينيين في وقت يسعى فيه عديد منهم بشكل يائس للهرب خوفاً من غزو إسرائيلي محتمل لرفح.

وتلقت الشبكة إلى أن مصادرها تشمل 30 شخصاً سافروا مع هلا منذ بدء الحرب، أو الذين نظموا السفر بشكل شخصي لشخص ما.

لا تترك هلا الكثير من الآثار الورقية. لم تُسجل الشركة على موقع وزارة الآثار والسياحة، كما يتعين على الشركات المصرية المعنية بالسفر عبر الحدود القيام بذلك. وتتمثل وجودها الإلكتروني الوحيد في صفحتين على فيسبوك ونموذج على جوجل.

وتقول الشبكة إن جميع من قامت بمقابلتهم أفادوا بضرورة دفع المبلغ نقداً، ولم تقدم الشركة أي إيصالات لأحد. لم يتلقوا سوى تذكرة بأسمائهم، ولم تُقدم أي معلومة عن المبلغ المدفوع.

وعلى الرغم من أن قوائم الأسعار يمكن العثور عليها بسهولة على وسائل التواصل الاجتماعي، فإن الشركة لا توفر أي من تلك القوائم رسمياً.

يقول رجل نظم سفر عائلته: «لن ينشروا الأسعار بشكل رسمي - لا يريدون الضغط. الناس يستفسرون فقط في المكتب ويخبرون الناس».

يخبرون الناس عبر وسائل التواصل الاجتماعي، على صفحات فيسبوك وقنوات تلجرام تحوي عشرات أو مئات الآلاف من المتابعين.

ونقلت الشبكة عن موظف في هلا أن أفضل طريقة للتسجيل ودفع تكاليف السفر مع الشركة هي إرسال قريب إلى مكتبهم الرئيس في القاهرة.

قال الموظف إن الأشخاص يمكنهم أيضاً الدفع عبر التحويلات النقدية عبر الهاتف المحمول، على الرغم من أن هذا لم يؤيده أي من مصادرنا.

ويقع المكتب الرئيس لهلا في مقر شركتها الأم، مجموعة العرجاني، في منطقة مدينة نصر في القاهرة.

وقال أحد المصادر الذين زاروا المكتب: «المبنى بأكمله محاط بحراسة أمنية مشددة. إنه فاخر جداً».

ذكرت مصادر متعددة أنه غالباً ما يكون هناك مئات أو آلاف الأشخاص ينتظرون في طوابير خارج المبنى. وقال شخصان لسكاي نيوز إنهما اضطررا لدفع عربون بقيمة 1000 دولار غير قابلة للاسترداد فقط للدخول إلى المبنى.

تظهر مقاطع الفيديو التي تحققت منها الشبكة طوابير الانتظار في 20 فبراير.

بمجرد تسليم المال، ينتظر الأشخاص قبولهم للسفر.

تقول تانيا هاري، المديرية التنفيذية لمنظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية جيشا: «يفترض بنا أن مصر وإسرائيل تتعاونان على نحو وثيق فيما يتعلق بالأشخاص الذين يمكنهم المغادرة من خلال المعبر. لذلك، فإنه سيفاجئني إذا كانت قوائم هلا محمية من المراقبة الإسرائيلية».

لم ترد السلطات المصرية والإسرائيلية عندما سُئلوا ما إذا كانوا مشاركين في تنفيذ فحوصات الأمن على مسافري هلا.

بمجرد الموافقة على أسمائهم، يُمنح العملاء تذكرة سفر وينتظرون حتى تظهر اسمائهم على قائمة السفر.

قالت هاري: «الناس يشعرون باليأس بشكل كبير».

وتضيف هاري: «هم يجمعون التبرعات، يطلبون المال من أفراد عائلاتهم، يقومون بكل ما في وسعهم لجمع مبالغ مرتفعة جداً لدفع ثمن حريتهم الخاصة».

«خارج إمكانياتنا تماماً»

على سواحل شمال ويلز، تبدو حرب غزة بعيدة عن العالم. ولكن يشعر الناس هنا أيضاً بارتفاع كبير في تكاليف الهروب من الصراع.

تقول هند، وهي أم لطفلين، عندما التقت بها الشبكة في منزلها في بانجور: «لقد صدمنا حقاً بالأسعار. إنها خارج قدرتنا تماماً».

تحاول هند وزوجها أحمد جمع 48163 جنيهًا إسترلينياً من خلال التمويل الجماعي لدفع ثمن تسعة أفراد من عائلة أحمد، بمن فيهم والديه، للسفر مع هلا.

وتلقت الشبكة إلى أن مئات الفلسطينيين مثل هند وأحمد يحاولون جمع التبرعات من خلال منصات جمع الاموال.

قال باحث من سيناء مطلع على شؤون الحدود المصرية الفلسطينية: «فيما يتعلق بهؤلاء الأشخاص في غزة الذين يحرمون من كل شيء، هلا هي نوع من طوق النجاة في البحر».

قامت الشبكة بتحليل عينة من 140 صفحة على إحدى منصات جمع الأموال لمعرفة نوعية الأموال التي يحاول الفلسطينيون جمعها.

كان المتوسط لجمع التبرعات يسعى لما يكفي لأسرة نموذجية، والتي يشير بحثنا إلى أنها تتضمن زوجين ووالديهما وأربعة أطفال. ومع ذلك، لم تكن معظم الصفحات قد جمعت حتى ما يكفي لراكب بالغ واحد.

بخلاف التنسيق، هناك طريقتان فقط للخروج من غزة. يمكن لأولئك الذين يحملون جنسية أجنبية المغادرة من خلال سفارات بلادهم، ويمكن لأولئك الذين يعانون من إصابات خطيرة التقديم للإجلاء الطبي.

حتى فيما يتعلق بالمصابين بجروح خطيرة، فالحصول على مكان في قائمة الجرحى ليس بالأمر السهل.

في الفترة من 10 إلى 29 فبراير، جرى تضمين ما متوسطه 44 شخصاً فقط في هذه القائمة يومياً، مقارنة بمتوسط 234 شخصاً نسقوا مع هلا.

استغرق الأمر أربعة أشهر لهند لتأمين إجلاء والدها عدنان، على الرغم من معاناته من كسر في الفخذ ومضاعفات من زرع كبد.

واجه الأشخاص ذوو الجنسيات الأجنبية صعوبات أيضاً في المغادرة عبر الطرق الرسمية. وتحدثت الشبكة مع ثلاثة أشخاص من ذوي جنسيات أجنبية (يوناني، وهولندي وكندي) الذين لم يتمكنوا من المغادرة بدون دفع. ويحاول أحدهم حالياً ترتيب السفر مع هلا.

سألت الشبكة وزير الخارجية المصري سامح شكري ما إذا كانت الحكومة تسمح لهلا بفرض رسوم قدرها 5000 دولار على الفلسطينيين لمغادرة قطاع غزة.

قال شكري: «بالطبع لا. سنتخذ أي تدابير نحتاج إليها حتى نقيد ذلك ونقضي عليه تماماً. يجب ألا يستفيد أحد من هذا الوضع لتحقيق مكاسب مالية».

عندما سئل ما إذا كانت الحكومة ستبحث في هذه الادعاءات، قال شكري: «إنها بالفعل تبحث في ذلك وستتخذ إجراءات تجاه أي شخص تورط في مثل هذه الأنشطة».

يقول عمرو مجدي، خبير مصري في هيومن رايتس ووتش، إن رد شكري: «يبدو مفتوحاً. لا يمكن تفسيره بأي شكل من الأشكال».

ويقول مجدي: «لا يمكن أن يكون هناك نشاط اقتصادي من هذا القبيل، خاصة عندما يكون ذلك محل احتكار، دون الحصول على ضوء أخضر من الجيش ودون وجود اتصالات فعلية مع الجيش. غالباً ما يتحكم الجيش والمخابرات العسكرية في الحدود. لا يمكن لأحد أن يمر عبر الحدود دون علم السلطات المصرية».

وتوضح الشبكة أن شركة هلا الأم، مجموعة العرجاني، هي شركة بارزة في مصر. في يناير 2023، أصبحت راعياً رسمياً للنادي الأهلي، أكثر فرق كرة القدم نجاحاً في أفريقيا.

وأشارت الشبكة إلى أنه ووسط التهديدات الإسرائيلية بشن عملية في رفح، رفضت مصر بشكل قاطع أي اقتراح بالسماح للفلسطينيين بالنزوح الجماعي إلى سيناء.

ومع ذلك، يظهر مقطع فيديو نشرته مؤسسة سيناء الحقوقية وتحققت منه الشبكة عملية كبيرة لتمهيد الأراضي قيد التنفيذ على الجانب المصري من حدود رفح، بالإضافة إلى بناء جدار.

لم تتمكن الشبكة من التحقق بشكل مستقل من الغرض من أعمال البناء، ولكن مؤسسة سيناء تقول إن الهدف منها هو استيعاب تدفق اللاجئين الفلسطينيين.

قال شكري للشبكة: «إن النشاط كان جزءاً من الصيانة العادية للحدود. لا يتعلق بأي حال من الأحوال بتوفير مخيمات أو مأوى على جانبنا من الحدود».

وحتى 26 فبراير، تُظهر صور الأقمار الصناعية أن مساحة تقدر بنحو 15 كيلومتر مربع قد مُهدت بالفعل.